# فى سبيل اصلاح الأحداث

لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد عبد المنعم رياض بك
القاضى بالمحاكم المختلطة

أولئك الأحداث الصغار الذين تفتر أعيننا بهم إذ نراهم ضاربين فى الطرق بين غنى منسق الهندام، وفقير زرى المظهر، وسليم البنية موفور القوى، وسقيم الجسم متخاذل الأطراف، أولئك الذين لا تزال جسومهم وعقولهم تنتظر البسطة والنماء هم رجال الغد القريب، الغد الذى يدركنا دون أن نشعر، الغد الذى لا يعدو عشرة أو عشرين من السنين. تقع عليهم عيوننا اليوم صغارا ثم لا نلبث أن نراهم كبارا، وإذا هم قد حملوا أعباء الحياة الوطنية كلها بدلا ممن مات أو أقعدته السنون. وإذا هم يعملون فيما كان من شئون آبائهم فى الزراعة والصناعة والتجارة وفى مختلف المهن الحرة، وفى وظائف الحكومة وفى كراسى النيابة والوزارة. فاذا ما أدوا المهمة التى تتسع لها أعمارهم كان أحداث جيلهم قد استووا رجالا وبدأوا يتهيئون للمهمة بعينها، وهكذا تجرى الحياة توارثا وتداولا وانتقالا من أيدى الكبار الى أيدى الصغار.

فأحداث اليوم هم رجال الجيل القادم بحكامه ومحكوميه، وهم الأمة التى تعاصرنا اليوم ثم تلينا غدا. فالعناية بتنشئتهم وتهذيبهم وحسن إعدادهم هى العناية بالوطن كله وهى أول ما يجب أن تنصرف اليه جهود العاملين.

ونحن نرى هذه العناية ملحوظة فى أعمال القائمين باصلاح المجتمع المصرى، يربطون بينها وبين كيان الأسرة التى هى دعامة كل مجتمع، ويرون بحق أن البلاد التى تنشد التقدم يجب أن تهتم برجال الغد، وهم الأحداث الصغار. فكل حياة تنقذ من الشقاء وتوجه الى الخير، إنما هى حياة فرد تحتاج الأمة الى ساعديه والى عقله فيما تبذله من جهد لتتبوأ مكانا رفيعا بين الأمم. وليس تزاحم الأمم إلا التزاحم بين الأفراد.

فكلما كان أفراد الأمة الواحدة أصح أجساما وعقولا وأخلاقا كان لها السبق فى زحام الحياة والتفوق فى ميادين المجد، ولا يمكن أن يصل بها بنوها الى هذا المكان الرفيع إلا اذا كانوا قد صينوا فى طفولتهم أحسن صيانة، وهذبوا أنفع تهذيب، فخرجوا رجالا أكفاء يقدسون الوطن ويؤدون واجبهم إزاءه خير اداء.

ولست أعنى ببنى الوطن الذكور وحدهم، بل إن الإناث ليقمن فى خدمة البلاد بنصيب قد يفوق نصيب كثير من الذكور. والمرأة الصالحة تستطيع أن تساهم فى اقامة

صرح الوطن كما يساهم الرجل ، حتى لو بقيت فى دائرتها الطبيعية ، دائرة الزوجية المخلصة والأمومة الرحيمة الحكيمة ، بل قد يكون بقاؤها فى هذه الدائرة أدعى إلى تفرغها لمهمة من أجل المهمات : هى أن تبث فى ولدها وزوجها وأهل بيتها روح الوطنية والإقدام وتكيفهم التكييف الذى يتفق وحاجات الوطن : وتخفف عنهم فى الوقت نفسه كثيرا من متاعب الحياة فيعملون ويؤدون واجباتهم أقل ما يكونون شواغل ، وأوفر مايكونون انتاجا .

لم يكذب بسمارك وغلادستون عندما قالا إن كل ماوصلا اليه من مجد ، انما كان يرجع فضله الى زوجتيهما . ولم يبالغ لامارتين حين اعتبر المرأة اساس كل عمل مجيد . ولم يتعد روزفلت الصواب اذ قال انها حاقة عظيمة فى سلسلة الحياة الوطنية ، بل لقد ذهب هذا الأخير الى أنها أعظم شأنا وأهم عملا من الرجل .

فالعناية بالأحداث — بنين وبنات — هى أول باب يلج منه المصلح الاجتماعى ، وبلادنا أحوج ماتكون الى هذه العناية ، إذ يكفى أن نلقى نظرة على شوارع المدن الكبرى لنجد حالة محزنة تدل على أننا نهتم بأرض الطريق وحجارتها أكثر مما نهتم بتلك الأرواح البريئة التى تجول فى أرجائها وتفترش أديمها . فصغار المتسولين والمتشردين وباعة الاشياء التافهة وجامعو أعقاب السجاير يملأون الشوارع والطرقات بملابس قذرة ممزقة لاتكاد تقيهم قر الشتاء أو لفح الهجير . وهنالك عصابات تستغل هؤلاء الأطفال أسوأ استغلال فتحرضهم على التسول وعلى الاجرام . وإنى لأذكر أنه قد كشف من مدة قريبة أمر عصابة منظمة تقذف بهؤلاء الصغار الى الشوارع لجمع أعقاب السجائر ثم تتولى بيع تبغها . وقد وجد البوليس أن لهذه العصابة سجلات تبين ما يجمعه كل طفل وترصد حساب العصابة من ايراد ومنصرف كأنها شركة منظمة من شركات الاستغلال . ولكنه مع الأسف استغلال للطفولة ولنفوس بريئة كان يمكن أن تدرب على العمل الشريف المجدى ، هـذه حالة يجب ألا تغمض العين عنها ، بل يجب أن ننادى بإصلاحها أسوة بالبلاد الأخرى التى سارت شوطا بعيدا فى سبيل هذا الاصلاح .

قد يكون من المدهش أن نعلم أن مصر كانت من أوائل البلاد التى اهتمت بانقاذ الاحداث من وهدة الاجرام والتشرد ، فقد بدأ الاهتمام بهم فى سنة ١٨٨٣ عند وضع أول قانون للعقوبات ، فنص على معاملة الأحداث المجرمين معاملة خاصة . وفى سنة ١٩٠٤ ، عند تعديل قانون العقوبات ، أفرد باب للأحداث المجرمين تقرر فيه إمكان ارسالهم الى مدرسة إصلاحية بدلا من السجون العادية . وهذا الباب وإن لم يزد على بضع مواد ، هو أول طلائع العناية بأمر الأحداث وبإصلاحهم .

وفى سنة ١٩٠٥ أنشئت محكمتان خاصتان لمحاكمة الاحداث ، فى القاهرة والاسكندرية ، حتى لايختلطوا بالكبار من المجرمين . وكان أول قاض لمحكمة القاهرة هو المغفور له عبد الخالق ثروت باشا فكان يبحث قضاياهم بعناية ممتازة ، ويضع تقارير وافية بما يراه ، وكان من ملاحظاته

ان قانون سنة ١٩٠٤ اقتصر على معالجة الاحداث . واقترح انشاء مدارس صناعية لإيواء هؤلاء المتشردين الأحداث ، وفى سنة ١٩٠٨ صدر قانون لمعالجة الاحداث المتشردين قضى بإمكان ارسالهم الى مدرسة اصلاحية لتقويمهم و إبعادهم عن وسط التشرد الذى يعيشون فيه ، كل هذا تم فى أوائل القرن الحالى . وهو بدء طيب ، لكن هـذه العناية فترت بعد حين . فالتشريع القديم الذى سبقت به مصر بلاداً كثيرة ، منها فرنسا ، التى لم تنظم محاكم خاصة بالاحداث الا فى سنة ١٩١٢ هو التشريع الذى لا يزال قائما الى اليوم ، لم يجدّ عليه جديد ، والمحكمتان اللتان أنشئتا فى سـنة ١٩٠٥ لمحاكمة الاحداث فى القاهرة والاسكندرية ، هما الوحيدتان فى القطر كله . بل يلوح لى أن نظامهما قد بدأ يعود الى نظام المحاكم العادية ، وبدأنا ننسى الحكمة الاصلاحية الجليلة التى كانت فى بال من أنشأوا محاكم الأحداث ، وهى أن تكون هذه المحاكم هيئات شبه عائلية ، فلا قوة من البوليس ، ولا منصة عالية ، ولا جمهور نظارة ، حتى لا يتعود الطفل هذه المظاهر فتضعف رهبتها فى قلبه فيما بعد ، أو يخيل اليه عقله الصغير أنه أتى عملا عظيما اهتز له رجال الحكومة واحتشد من أجله الشعب . ولقد عرفت الممالك الراقية قيمة هـذه المؤثرات فى نفوس الأحداث . ولذلك نرى محاكمة الحدث من الأجانب ، تتم أمام قاض واحد يجلس فى حجرة بسيطة ومعه مساعد أو مساعدة ، ويباحث الطفل بهدوء كأنه والده . بل إن بعض ولايات أمريكا قـد أسندت القضاء فى مسائل الأحداث الى سيدات ، مراعين فى ذلك أن السيدات أدرى من الرجال بمواضع الضعف أو النقص فى الطفل ، وأقدر على ترويضه وعلاجه ، كما أن رقتهن الطبيعية تبعث فى نفسه راحة إليهن واطمئنانا .

ويشترط بعض الدول فى قضاة الأحداث التخصص فى دراسة طبائع الأطفال ، وتضم اليهم اخصائيين فى هذا النوع من الدراسة . وفى سنـة ١٩٣٣ أصدرت احدى دول أوربا تشريعا يقضى بأن يعاون قاضى الأحداث عدد من الرجال والسيدات يجمعون له معلومات وافية عن نشأة الطفل وبيئته حتى تكون جميع ظروفه معروضة بين يديه ، وتجرى المحاكمة فى جلسة خاصة لايدخلها الجمهور ولا شىء فيها من مظاهر السلطة . بل ذهب ذلك التشريع إلى أبعـد مما تقدم ، فاشترك تخصيص هيئة من المحامين للدفاع عن الأحداث ، فلا يتولى الدفاع عنهم إلا من كان اخصائيا فى وسائل معالجتهم . وفى كل دائرة قضائية بيان بأسمـاء هؤلاء الاخصائيين الذين أعدتهم دراستهم أو جهودهم الاجتماعية لتأدية هذه الرسالة الجليلة الشأن ، رسالة اصلاح الأحداث .

هذا فى الخارج . أما فى مصر فإننا الى الآن لم نخط خطوة جدية فى هذا السبيل . فنظام الأحداث عندنا لايزال فى حاجة الى مزيد من العناية ، سواء من الوجه القضائية أم من الوجه الاجتماعية ، فأما من الوجهة الأولى فان الأحداث عندنا يحاكمون أمام المحاكم العادية ، بل إن القاهرة والاسكندرية اللتين تقوم فيهما محكمتان خاصتان بالاحداث ، لايزال الأحداث

فيما تستأنف قضاياهم أمام محاكم الجنح المستأنفة، فيقف الحدث فى قفص واحد مع كبار المجرمين من لصوص وتجار مخدرات ومزورين وقتلة ، ثم إن بلادنا ليس فيها اصلاحيات كافية، بل كل ماعندنا هو اصلاحية فى الجيزة أصبحت خاصة بالمتشردين ، وأخرى زراعية فى المرج ، للمجرمين ، وثالثة صغيرة للجرمات والشريدات ، تقع بجوار إصلاحية الجيزة وهذه الاصلاحيات الثلاث قليلة جدا بجانب ما تحتاج اليه البلاد ، وكثيرا ماتعجز عن قبول أشخاص جدد ، لازدحامها بمن فيها . وليس هناك محل للمقارنة بيننا وبين البلاد الأخرى فى هذا الشأن، فأكثر تلك البلاد ملأى بالاصلاحيات ، وهى فى الواقع مدارس صناعية أو زراعية مهمتها إصلاح حال المجرمين المتشردين وابعادهم عن مسالك الجريمة وترغيبهم فى الدرس وفى سلوك الطريق المستقيم ، كل ذلك بوسائل حديثة مشوقة تجعلهم يقبلون على هذه المدارس بمحض ارادتهم .

وأما من الوجهة الاجتماعية فأمامنا مجال فسيح للاصلاح . فالعدد الأكبر من الأحداث يدفعون الى الاجرام أو التشرد بواسطة أشخاص يحرضونهم عليهما ولا يلحقهم أى عقاب مع أنهم المجرمون الحقيقيون . وأكثر التشريعات الحديثة تقضى بمعاقبتهم أقصى العقاب . ومن المدهش أن أكثر هؤلاء المحرضين ، قد يكونون من أقرب الناس الى الأحداث كآبائهم أو أولياء أمورهم . والحق أن هؤلاء لا يستحقون تلك النعمة الجليلة نعمة الأبوة، والا لما أساءوا استخدام سلطانهم على أبنائهم ، ولما ساقوهم الى الاجرام أو التشرد عن عمد أو عن طريق إهمالهم وتركهم فى الشوارع دون مأوى ولا طعام .

وإنى لأذكر أنى حين كنت وكيلا لنيابة الأحداث، جاءتنى أم حكم عليها بالحبس مرارا لسرقات ارتكبتها ، وطلبت الى أن أنزع ابنتها — وهى طفلة فى السابعة — من حضانتها ، حتى لا تشب على مثل أخلاق أمها ؛ فسرنى أن أرى مثل هذه اليقظة وهذا الحنان فى قلب أم مجرمة ، ولما لم أجد فى التشريع ما يسمح لى بنزع الفتاة من حضانة أمها لجأت الى الطريق الادارى واستطعت الحاق الطفلة بأحد الملاجئ .

لذلك يجب أن نتلافى نقص التشريع المصرى فى هذه الناحية، بوضع نظام ينقذ الطفل من أسرته إذا كانت هذه الأسرة هى سبب فساده . وهذا النظام متبع فى ممالك كثيرة . بل لقد بلغ من العناية بالأحداث فى تلك الممالك أن أصبح القوم هناك يهتمون بتقصى أسباب الشذوذ فى الأطفال الذين يتضح أنهم غير عاديين فى سلوكهم أو تفكيرهم ، باعتبار أن هذا الشذوذ قد يؤدى بهم الى الإجرام ، أو يجعلهم غير صالحين لخدمة المجتمع .

وهناك دور خاصة تفحص هذه الحالات طبيا ونفسانيا وتتعقب كل حالة بما تستحقه من العناية ، وقد قرأت لأحد الأطباء القائمين بادارة مستشفى من هذا النوع فى نيويورك، وهو الدكتور وليم لانجفورد، أنه صادف حالات كثيرة ظهر فيها أن من الضرورى معالجة حالة

والدى الطفل قبل الطفل نفسه ، أو معالجة ما تحفل به حياة الأسرة ذاتها من إشكالات ، لأنها هى السبب الأصلى فى شذوذ الطفل أو انحرافه عن الطريق السوى .

بقيت مسألة تدل على أننا حتى فى وسيلة الإصلاح الوحيدة التى سلكناها فى مصر ، وهى إيجاد إصلاحية للأحداث ، لم نزل بعيدين عن الغاية المنشودة ، فالأحداث الذين يتخرجون فى الاصلاحية يتركون وشأنهم فى هذا البحر الخضم ، دون أية عناية ، وقد لا يجدون بعد خروجهم ، عملا يعيشون منه ، من نوع العمل الذى دربوا عليه فى الإصلاحية فلا يكون أمامهم سوى العودة إلى الإجرام أو التشرد ، كأن حياتهم ساقية تدور فى مكان واحد ، ولو روجعت سوابق كثير من معتادى الإجرام ، الذين تضمهم إصلاحية الرجال ، لاتضح أنهم دخلوا هذه الإصلاحية فى حداثتهم .

ولا علاج لهذه الحالة إلا بإنشاء نظام لرعاية الأطفال بعد خروجهم من الإصلاحية ، وأعتقد أنه قد بدئ فى وضع مثل هذا النظام بانشاء مؤسسة صناعية يشتغل فيها الأحداث المتخرجون ، وحبذا لو قرن ذلك بانشاء جمعية تتولى رعايتهم فى هذه المؤسسة أو خارجها .

هذا بعض ما يجده الباحث فى مشكلات الأحداث . وغيرها كثير لا يتسع المقام لشرحه. ويكفى لكى نشحذ الهمم ونستنهضها للعناية بالأحداث ، أن نذكر أن كثيرا من المؤتمرات الدولية يعقد — دوريا — لبحث مشكلات الأحداث وتقرير أنجع الوسائل للمعالجة والاصلاح. وأقرب هذه المؤتمرات ، ذلك الذى عقد فى بروكسل سنة ١٩٣٥ وكان أهم ما تعرض له المسائل الآتية :

( ١ ) توسيع السلطة لقاضى الأحداث أو لهيئة خاصة تشرف على حسن استعمال الوالدين لسلطتهما ، بحيث تستطيع الحد منها عند اللزوم .

( ٢ ) العناية بالأطفال فى القرى ( وهذا موضوع يهم مصر كل الأهمية نظرا الى الحالة السائدة فى القرى المصرية ) والعمل على تشجيع حركة عودة الأطفال الى الاقامة فى قراهم مع جعل القرى وافية بما يحتاج اليه الطفل من المطالب التى تكفل له حياة هانئة صالحة .

( ٣ ) معالجة المجرمين الأحداث معاملة خاصة أمامها وضع الحدث تحت ملاحظة طبية ونفسانية وبيولوجية ، وتعاون المدرس والمربى النفسانى والطبيب فى معالجة الحدث المجرم . على أن يعالج كل طفل بما يتفق وحالته الخاصة . ومن الطريف أن نشير الى أن هذا المؤتمر قرر أن يستعان فى تدبير المال اللازم لتنفيذ اقتراحاته بضرائب تفرض على غير المتزوجين ، أو على الذين لم يرزقوا أطفالا . أى أن يشترك العزاب والمحرومون من الأطفال فى تربية أطفال الأمة ، الذين حرموا الأبوة أو الأمومة الأصيلة .

محمد عبد المنعم رياض

---